من اجل شيء واحد نعمل له في مصر على كافة المستويات وهو المعركة » (المحرر ١٤/٨/٧٣) ، وما دام الهدوء يسود الجبهة المصرية ، وما دامت القوات المسلحة اللبنانية (الجيش وقوى الامن) لم تطبق بعد خطة دفاعية تحد من حرية حركة قوات العدو على أراضي لبنان وفي سمائه وفوق مياهه الاقليمية ، وما دامت الدول العربية الاخرى لا تستخدم كل أسلحتها العسكرية وغير العسكرية للحد من حرية الحركة السياسية المعادية المغطاة بالدعم الامريكي .

لقد تحدث الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصرية بعد العملية عن ضرورة اتخاذ « رد عربي رادع » (المحرر ١٤/٨/١٩٧٣) ، وكان الفريق أول احمد اسماعيل علي وزير الحربية المصري والقائد العام للقوات المسلحة قد اعلن في ٢٢ تموز ١٩٧٣ « ان القوات المسلحة تقف مستعدة لتحرير الارض متمسكة بأن ما اخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » (النهار ٢٣/٧/١٩٧٣) فاذا أخذنا هذين القولين بمعناهما وحجمهما الكاملين وجدنا ان الارادة السياسية تتطلب العمل العسكري ، وان الجهاز العسكري يعلن عن وجود القوة [الاداة] اللازمة لهذا العمل والمستعدة له. ويبقى ان تنسجم الارادة السياسية مع الحقيقة العسكرية المعلنة ويبدأ العمل العسكري كاستمرار للسياسة بوسائل أخرى عنيفة بعد أن فشلت الوسائل الاخرى باعتراف وزير الخارجية الذي يطالب بعمل رادع — عسكري أساسا .

اما الخطة الدفاعية اللبنانية ، وتقوية الجيش اللبناني فأمر لا يزال في مضمار التمنيات والافكار ، وهو محط اهتمام القوى السياسية اللبنانية التي تتحاور حوله منذ أمد بعيد . ففي الوقت الذي يطالب به الرئيس كميل شمعون رئيس حزب الوطنيين الاحرار بـ « سياسة دفاعية شاملة »... و« تخطيط حديث لانشاء جيش حديث » ... و« اسلحة ثقيلة مهما كان مصدرها والى سلاح حديث يضاهي بجودته السلاح الموجود بين أيدي العدو الاسرائيلي بنوعيته وفاعليته » (النهار ٥/٨/١٩٧٣) ، فاننا نجد قوى سياسية لبنانية تتخوف من مثل هذه الخطوات ، وتخشى تحول الجيش [في الواقع الاجتماعي — الاقتصادي — السياسي اللبناني الحالي] الى قوة قمع اكبر وأكثر فاعلية ، او قوة انقلابية تفقد البلد استقراره . وبالرغم من مطالبة الاستاذ كمال جنبلاط الامين العام للحزب التقدمي الاشتراكي بتدعيم الدفاع وحماية الثورة الفلسطينية فانه يرى ان دور الجيش مرتبط بطبيعة النظام — فالجيش صورة عن النظام الذي يخلقه ولا يخدم سوى مصالح الطبقات السائدة في هذا النظام — ، وما دامت تحفظاته على النظام قائمة فان تحفظاته على تسليح الجيش وزيادة عدده قائمة ، وهو لا يتردد في المطالبة بتحويل ميزانية الجيش [بتكوينه الحالي] الى التنمية والاعمار ، ويرى ان كل قرش يصرف على التسلح يرمى في البحر من دون فائدة ، ويؤكد « ما بعمري قلت ان النظام الحالي يحارب اسرائيل على الاطلاق ، دائما كنت اقول لا النظام الحالي ولا الجيش الحالي بيحاربوا اسرائيل ، لان هذا الجيش من هذا النظام » (النهار ٣٠/٧/١٩٧٣) .

فالى ان تقوم الجبهة الشرقية التي يلغمها النظام الاردني . والى ان تتحرك الجبهة المصرية التي نجهل سر جمودها رغم وجود الداعي السياسي والاداة العسكرية . والى ان تحسم القوى السياسية اللبنانية مسألة بناء الجيش ووضع الخطة الدفاعية . والى ان تمارس الدول العربية البترولية ضغوطها الفعلية على واشنطن،فان حركة الثورة الفلسطينية معرضة لضربات العدو المتحرر من كل قيد سياسي او عسكري الامر الذي يجعل أمنها (أمن قواعدها ومخيماتها ومؤسساتها وقياداتها) يحتل المركز الاول في اهتماماتها . ولا يمكن لهذا الامن ان يحقق اغراضه الا اذا كان أمنا دفاعيا — هجوميا ، وكان مسؤولوه يتمتعون بالكفاءة التقنية العلمية والخيال اللازم لكل ابداع.

المقدم الهيثم الايوبي